العلاقات السورية – اللبنانية في أثناء مفاوضات المعاهدة مع فرنسا عام ١٩٣٦

م.د. أنوار سعدون نجم
وزارة التربية/ المديرية العامة للرصافة الاولى/ العراق
Anwar1976sadwn@gmail.com

خلاصة البحث:

إن ميلاً سورياً بدأ ينزع نحو الاعتراف بالكيان اللبناني المستقل عن فرنسا، ويتطلع إلى إقامة علاقات لبنانية – سورية تعززها المصالح الحيوية المشتركة، وقد ظهر هذا الميل السوري في أثناء مفاوضات المعاهدة في باريس إذ لم يبدِ الوفد السوري المفاوض تشدداً تجاه المطالبة بضم الأقضية الأربعة(راشيا وحاصبيا وبعلبك والبقاع) والمناطق الساحلية الأخرى التي ألحقت بلبنان، بل إن الضغط السوري في أثناء المفاوضات كان يهدف بشكل أساسي الى دفع الحكومة الفرنسية للتسليم بمكتسبات استقلالية وطنية ليس لسورية وحدها بل للبنان أيضاً، فقد أدركت الكتلة الوطنية أن العقبة الرئيسة التي تحول دون تفاهم اللبنانيين والسوريين لتقرير مستقبل علاقاتهم تكمن في وجود الانتداب الفرنسي وفي سياسة التجزئة التي اعتمدتها فرنسا وليس في اختلاف اللبنانيين والسوريين أنفسهم, هذا الفهم السوري في تعامله مع الوضع اللبناني في مفاوضات المعاهدة عام ١٩٣٦ كان الدافع الرئيس لعجلة التحولات السريعة التي أخذت تظهر في أفق العلاقات اللبنانية – اللبنانية من جهة، والعلاقات اللبنانية – السورية، في المرحلة المقبلة، من جهة أخرى.

Dr.Anwar Sadwn Nijm
Ministry of Education / General Directorate of Rusafa 1 / Iraq

"Syrian-Lebanese relations during treaty negotiations with France in 1936"

Abstract:

A Syrian tendency has begun to tend toward recognition of the Lebanese entity independent of France, and is looking forward to establishing Lebanese-Syrian relations that will be reinforced by common vital interests. This Syrian tendency appeared during the treaty negotiations in Paris, where the Syrian negotiating delegation did not express an intransigence towards the demand to annex the four districts (Rashaya, Hasbaya, Baalbek and Bekaa) and other coastal areas that annexed Lebanon. Indeed, the Syrian pressure during the negotiations was mainly aimed at pushing the French government. To recognize the gains of national independence not only for Syria, but also for Lebanon. The National Bloc realized that the main obstacle preventing the Lebanese and Syrians from understanding to decide the future of their relations lies in the existence of the French mandate and in the partition policy adopted by France, not in the difference between the Lebanese and the Syrians themselves. This Syrian understanding in dealing with the Lebanese situation during the 1936 treaty negotiations was the main motive. The acceleration of rapid changes that are emerging on the horizon of Lebanese - Lebanese relations on the one hand, and Lebanese - Syrian relations, in the next phase, on the other hand.

Key Words: (France, National Bloc, Treaty).

الكلمات المفتاحية:
(فرنسا, الكتلة الوطنية, المعاهدة)
Key Words:
(France, National Bloc, Treaty)

كانت الظروف الداخلية في سورية ولبنان قد شهدت تطوراً إيجابياً بصدد العلاقات بين البلدين عكسته مظاهر التحول في مواقف القوى السياسية، سواءً لجهة التقارب الإسلامي – المسيحي في لبنان، أم لجهة التوافق اللبناني – السوري الذي تجلى في علاقات الموارنة مع الكتلة الوطنية السورية، فإن ثمة تطورات موضوعية جديدة كانت ترتسم في أفق العلاقات الدولية، وتعكس تأثيراتها في مجمل الأوضاع السياسية في العالم ومنه سورية ولبنان بشكل مباشر، تمثلت تلك التطورات بصعود النازية، بزعامة هتلر، الى سدة السلطة في ألمانيا، والفاشستية بزعامة موسوليني في إيطاليا، وقد ترافق هذا الصعود مع تلبد الأجواء الدولية بغيوم الحرب لاسيما بعد الغزو الإيطالي للحبشة في تشرين الأول ١٩٣٥، وما يمكن أن يتركه هذا الغزو من تأثير في لعبة التوازن الاستعماري بين الدول الأوروبية.

شعرت حكومة باريس بضرورة إجراء تقييم جديد لسياستها الإنتدابية في سوريا ولبنان بعد المتغيرات المحلية والدولية، ولما كانت بريطانيا منافسها الرئيس شعرت حكومة باريس بضرورة إجراء تقييم جديد لسياستها الانتدابية في سورية ولبنان. ولما كانت بريطانيا، منافسها الرئيس في المنطقة العربية، قد سبقتها الى عقد معاهدة مع العراق[i] وآخرى مع مصر[ii]، ولما كانت السياسة البريطانيا ترمي بالمقابل الى توسيع دائرة نفوذها في المنطقة لتشمل سورية ولبنان وربطهما بالنفوذ البريطاني في فلسطين والعراق ومصر، وجدت فرنسا أن أخطاراً رئيسة باتت تهدد مصالحها الاستراتيجية، وأن الضرورة السياسية تقتضي بتقديم تنازلات تكتيكية تمكنها من احتواء الموقف الداخلي في سورية ولبنان بإبرام معاهدة مع كل من البلدين تقوم على أسس تختلف نسبياً عن صيغة الانتداب القائمة[iii].

أوعزت الحكومة الفرنسية الى مفوضها السامي في سورية ولبنان الكونت داميان دي مارتل De Martl[iv] بتحضير الأجواء الملائمة مع الفعاليات السياسية السورية للشروع معها في مفاوضات حول عقد معاهدة تنظم العلاقات الفرنسية السورية وفق أسس جديدة, لجأ المفوض السامي الى اتخاذ تدابير فورية قضت بإعفاء حكومة الشيخ تاج الدين الحسيني[v] من الحكم (آذار ١٩٣٤ – شباط ١٩٣٦)، وتكليف عطا الأيوبي في الرابع والعشرين من شباط ١٩٣٦ بتشكيل وزارة جديدة[vi] تحظى بموافقة الوطنيين، وأوضح المفوض السامي في كتابه الى رئيس الوزراء السوري " أن سياسة حكومتي كان رائدها دائماً تحقيق مرامي الأمة السورية مع احترام حقوق الأقليات ... وبعدما يتم لكم النجاح برفع حواجز عدم الثقة التي وضعت بين الرأي العام وفرنسا في سورية، فيسهل عليكم عندئذ إعداد معدات العودة الى الحياة البرلمانية وعقد معاهدة مستوحاة من معاهدة العراق " [vii].

إعترف المفوض السامي بوجود حالة عامة من الأستياء الشعبي في سورية ضد السياسة الانتدابية المعتمدة، ويفصح من جهة أخرى عن نية حكومته بسلوك سياسة مرنة تفضي الى عقد معاهدة مع سورية تكون موازية للمعاهدة التي أبرمتها بريطانيا مع العراق[viii].

ولما كانت النزعة السلمية تحكم توجهات معظم عناصر الكتلة الوطنية[ix] في تلك المرحلة، اختارت الكتلة وفدها للمفاوضات، والذي تألف برئاسة هاشم الأتاسي[x] وعضوية كل من فارس الخوري، وجميل مردم، وسعد الله الجابري عن الكتلة، والوزيرين مصطفى الشهابي وأدمون حمصي عن الحكومة، وجرى اختيار نعيم الأنطاكي وأدمون رباط لأمانة سر الوفد[xi].

كانت المدة الممتدة من سفر الوفد السوري إلى باريس في الحادي عشر من آذار ١٩٣٦ وحتى توقيع المعاهدة السورية – الفرنسية في التاسع من أيلول من العام نفسه، قد شهدت أعظم تظاهرة سياسية عرفتها البلاد السورية واللبنانية على السواء، عبرت فيها القوى السياسية المختلفة عن توجهاتها المستقبلية بصدد طبيعة العلاقات بين سورية ولبنان. فالمحامي صلاح لبكي رفع مذكرة الى المفوض السامي داميان دي مارتل أوضح فيها بأن " الأكثرية الساحقة في لبنان تطالب بالوحدة، وأن هذه الوحدة لا يمكن أن تتم ويجب أن لا تتم بدون لبنان " وأشار لبكي في مذكرته الى الأسس التي ينبغي أن تقوم عليها (الأمة)، إذ الأمة، بحسب اعتقاده " لا يمكن أن تقوم على أساس علاقة دينية " وإنما بالمصالح الحيوية التي يلتقي عليها أبناء

المجتمع الواحد. وحول مسألة العلاقات بين لبنان وسورية، طلب لبكي إجراء الاستفتاء الشعبي حتى تتأكد فرنسا بنفسها أن أكثرية اللبنانيين ترغب في " أن لا تحقق الوحدة السورية بدون لبنان " ([xi]).

يتضح من هذه المذكرة أن المحامي لبكي يدعو الى دمج لبنان كله بالوحدة السورية. وهو في دعوته هذه يتجاوز الاعتبارات الطائفية وينطلق من وحدة المصالح المشتركة الاقتصادية والاجتماعية التي لا يمكن فصلها بين سورية ولبنان. والتي تبقى تمثل الشروط الضرورية في عملية التوحد القومي بين البلدين([xii]).

كانت برقيات عديدة قد وردت إلى مركز المفوضية العليا في بيروت، وإلى وزارة الخارجية في باريس، من مختلف المناطق الملحقة بلبنان، طالبت بالانضمام إلى الوحدة السورية دون أن تأتي على مسألة ربط لبنان كله بهذه الوحدة. ففي مذكرة رفعها أمين المقدم (نائب طرابلس)، بإسم وفد من " طرابلس الشام " إلى وزير الخارجية الفرنسية، في السابع عشر من تموز ١٩٣٦، تضمنت تأكيد المدينة رفضها مرة أخرى إلحاقها بلبنان " وأن شرط إقرار السلام المقبل في منطقة الشرق الأوسط يكون بعدم خضوع أي شعب لنوع من الحكم لا يتوافق مع رغباته. وأن مطلب الوحدة السورية التي بذلت طرابلس في سبيلها أغلى التضحيات فهي تبدو اليوم ضرورة ملحة أكثر من أي وقت مضي ". وتضيف المذكرة " وإذا كان جبل لبنان قد كبر بمساعدة فرنسا. على حساب سورية، فإن فرنسا سوف تكتشف بنفسها مثل هذا الخطأ الذي إرتكبته في نهاية الأمر، وسوف تعمل على تقرير رغبات الوطنيين في طرابلس وتلحظها في معاهدة التحالف التي يجري التفاوض بشأنها من الوفد السوري " ([xiii]).

مما ينبغي ذكره في هذا المجال أن هذه المذكرة كانت قد أتت في أعقاب مذكرة أخرى رفعها عدد من النواب المسلمين من بينهم النائب أمين المقدم نفسه. إلى رئيس الجمهورية اللبنانية أميل أده([xiv]) أعلنوا فيها "شكرهم لفرنسا النبيلة وعلى الاستعدادات التي أظهرتها نحو البلاد في تأييدها مبادئ الاستقلال والدستور", وتضيف المذكرة بأن نواب الطائفة الإسلامية "يكررون المطالبة بأن يعامل المسلمون كغيرهم بلا فرق ولا تمييز، وأن تتناسب الواجبات المفروضة عليهم والحقوق المعترف بها " ([xv]).

إذا كان من شيء تدل عليه هذه المذكرة فإنها تدل على وجود تيارين مختلفين على صعيد التوجهات السياسية في المناطق الملحقة بلبنان، التيار الأول يعبر عن توجهات الارستقراطية الإسلامية من فئات مالكة للأرض وتجار وأعيان مدن وأصحاب مراكز في السلطة إذ إن هذه الفئات كانت تتحرك بدافع مصالحها وإن سلوكها السياسي يتحدد في الإطار الذي يوفر لها الاحتفاظ بمواقعها الاجتماعية والسياسية. أما التيار الثاني فكان يعكس توجهات الفئات الشعبية التي كانت ترى في قيام الوحدة المجال الحيوي الذي يحقق لها شروطاً أفضل لحياتها الاجتماعية، وقد برز هذا التيار بشكل خاص في المناطق الريفية في البقاع وجنوب لبنان حيث تلازمت في هذه المناطق المطالب الاجتماعية مع المطالب الوحدوية، فصحيفة (بيروت) ذكرت في عددها الصادر في الثامن والعشرين من تموز ١٩٣٦ أن الغبن اللاحق بمزارعي (بنت جبيل) كان كبيراً فقام الأهالي " بمظاهرات قمعتها السلطة وأدت الى أربعة قتلى وخمسة عشر جريحاً، فأضربت مدن الجنوب كلها، وكان الأضراب شاملاً بصورة خاصة مدينة صيداً، وأن أهم سبب في حوادث بنت جبيل كان توقيع عريضة في سبيل طلب الوحدة، ثم انتهت الى عرائض ضد نظام تجارة المونوبول " ([xvi]).

كانت صيدا بوصفها مركز الثقل في جنوب لبنان تمارس دورها القيادي في إدارة التحرك الوحدوي في سائر المناطق الجنوبي، وتشكل منبره الإعلامي البارز، فقد أقيم في المدينة " احتفال بأسبوع شهداء بنت جبيل وألقيت خطب كثيرة، وكان من جملة الخطباء عادل عسيران([xvii]). والظاهر أن السلطة رأت في خطابه ما يمس كرامتها، فاعتقلته بحجة أن خطابه كان مهيجاً، وحكم عليه بالسجن أسبوعاً، وقد أدى ذلك الى تجديد الإضراب والقيام بالمظاهرات المتوالية بصورة أشد من الأول " ([xviii]).

قدرت صحيفة (الطريق) عدد المتظاهرين في صيدا والنبطية وبنت جبيل بأكثر من خمسين ألفاً، الأمر الذي دفع الكتلة الوطنية في دمشق الى الأفادة من هذا التحرك الشعبي وتوظيفه كورقة ضاغطة في المفاوضات الدائرة في باريس، فاحتجت " للمراجع الرسمية ورفعت صوتها للوفد السوري المفاوض"([xix]).

كانت لإضرابات الجنوب أهمية خاصة وذلك بسبب التماس الجغرافي للأراضي الجنوبية مع فلسطين، لاسيما وإن هذه الأخيرة كانت تشهد عام ١٩٣٦ ثورة دامية (ثورة الشيخ عز الدين القسام)[xxi] وهي جزء من معركة الوحدة في مواجهة أعدائها من الصهانية المدعومين من سلطات الانتداب البريطاني في فلسطين آنذاك,ومن ناحية أخرى كان هناك الاستعداد الشعبي للمواجهة في الجنوب بسبب معاناة الأهالي من سوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الناشئة بشكل خاص عن احتكار زراعة التبغ[xxii].

ومما تجدر الإشارة اليه في هذا المجال التعاطف الوطني والقومي الذي أبداه الوطنيون السوريون في دعمهم للتحرك الجنوبي، إذ رفع زكي الخطيب مذكرة في الرابع عشر من عام ١٩٣٦ إلى نائب المفوض السامي في بيروت ميريه (MEYRIER)، استنكر فيها أساليب السلطة الفرنسية في تعاملها مع أهل صيدا وسائر القوى الجنوبية، وطلب نقل هذا الاستنكار الى وزارة الخارجية في باريس وعصبة الأمم[xxiii].

وكذلك رفع صبري العسلي[xxiv] باسم عصبة العمل القومي مذكرة مماثلة جاء فيها: " أن الدم الذي أريق في صيدا يثبت فشل سياسة التجزئة، وأن عصبة العمل القومي تدين الاضطهاد المفتعل بحق العناصر المنادية بالوحدة "[xxv].

ذكرت صحيفة (النهار) أن مؤتمرًا عقد في مدينة صيدا شاركت فيه وفود غفيرة من طرابلس، وصيدا وصور، والنبطية، وبنت جبيل، وشقرا ومرجعيون، وكان المؤتمر قد عقد في منزل الشيخ عباس الحر في الخامس من تموز ١٩٣٦، وأصدر مذكرة حدد فيها المطالب الآتية[xxvi]:

١- تحقيق الوحدة السورية والسيادة الوطنية ورفض كل قرار يتعارض مع إرادة السكان.
٢- إجراء استفتاء شعبي إذا كان المفاوض الفرنسي يشك برغبات الأهالي في الوحدة.
٣- تفويض الوفد السوري في باريس بالمدافعة عن هذه الرغبات أثناء مباحثاته مع الجانب الفرنسي.

إذا كانت مسألة الوحدة السورية ظلت شعاراً يثير الفئات الشعبية في المناطق الملحقة بلبنان، فإنها ارتدت طابعاً عنيفاً في بلاد العلويين وجبل الدروز. فقد عبر السكان في تلك المناطق عن إيمانهم العميق بوحدة الانتماء السوري، ورفضهم لمبدأ التجزئة وبدعة ((الاستقلال الذاتي)) التي اخترعتها السياسة الفرنسية. ففي بلاد العلويين رفعت مذكرة الى الخارجية الفرنسية في السابع والعشرين من تموز ١٩٣٦ تحدثت بإسم مئتي ألف شخص حملوا بشدة على سياسة الانفصال التي ابتليت بها البلاد، والتي لم ينتج عنها سوى الانحطاط العام في الميادين المختلفة " وبعد أن جربنا الانفصال عن سورية ستة عشر عاماً لا يمكننا إلا أن نلمس الأمور الآتية:

أولاً : التفسخ الذي أصاب منطقة العلويين لم يكن إلا بسبب الإدارة الانفصالية.

ثانياً : أن بلاد العلويين تتحمل اكثر الضرائب في سورية، وذلك لا لسبب إلا لتغذية (الأوتونومي) الذي أوجده الفرنسيون، والذي أضر باحوال البلاد مادياً ومعنوياً.

ثالثاً : أن هذا الانفصال الذي يتغنى بحماسته بعض العلويين النفعيين، ليس سوى للتبشير اليسوعي، ومن ثمّ لإفناء العلويين التدريجي.

رابعاً : أن هذا الانفصال يحول دون تحقيق وحدتنا القومية، هذه الوحدة التي هي حجر الزاوية في تحريرنا واستقلالنا "[xxvii].

أما في جبل الدروز فلم يكن السكان أيضاً أقل حماساً لمطالب الوحدة، فقد رفع أبناء الجبل مذكرة الى المفوض السامي داميان دي مارتل سجلوا فيها احتجاجاتهم التالية[xxviii]:

١- الإحتجاج على موقف الحكومة السلبي تجاه السكان المنادين بالوحدة السورية في منطقة الجبل.
٢- الإحتجاج على سوء التصرف الذي تبديه الحكومة في ممارستها الضغوط على المخاتير وسكان القرى وحملهم على توقيع مضابط انفصالية مكرهين عليها.
٣- الإحتجاج على إفقار البلاد من جراء إلزامها الضرائب الباهظة.

قلقت السلطات الفرنسية من تعاظم موجة المد الوحدوي في الأوساط الشعبية في سورية ولبنان، ورأت فيه خطراً مباشراً يهدد مستقبل نفوذها في البلدين. فلجأت إلى تحريك الفئات الارستقراطية والأقطاعية الموالية لها ودفعتها، عن طريق افتعال المظاهرات وتزوير البرقيات، إلى إعلان مواقف مؤيدة للانفصال السياسي عن دمشق. وكانت عرائض عديدة رفعتها

تلك الفئات، زعموا فيها التحدث بإسم الأكثرية من سكان البلاد، وأوصلوها إلى باريس حيث تجري المفاوضات بشأن المعاهدة، مطالبين فيها بالمحافظة على " الاستقلال الإداري " لمنطقة اللاذقية وجبل الدروز، ومظهرين رغبتهم في عدم دمج هذه المناطق مع حكومة دمشق[xxxi]، الأمر الذي يحفظ لهم تحقيق بعض المكاسب الرخيصة عن طريق استمرار الانتداب الفرنسي، الذي كان يسعى لكسب تلك الفئات الى تأييد سياسته وخدمة لأغراضه وأهدافه الاستراتيجية.

أما لبنان فما هو موقف القوى السياسية فيه من مسألة مفاوضات باريس؟ وما هو بالتحديد موقف التيار الاستقلالي الذي تزعمته بكركي والذي أفسح في المجال أمام تقارب إسلامي – مسيحي ارتكز الى المطالبة باستقلال لبنان وتخليصه من الهيمنة الفرنسية من جهة، والسعي لتوطيد علاقاته الاقتصادية والاجتماعية مع سورية من جهة أخرى ؟.

فإذا كان شعار الوحدة السورية في المناطق الملحقة بلبنان لاسيما في الأرياف الزراعية ظل مرفوعاً في أثناء مدة المفاوضات في باريس، فإن شعار الاستقلال اللبناني ظل، بالمقابل، مطلباً ثابتاً في سلسلة التحركات والنشاطات التي قامت بها القوى المؤيدة لهذا الاتجاه. فالبطريرك انطوان عريضة[xxxii] نفسه، وفي مذكرته إلى وزير الخارجية الفرنسية الفون دلبوس، ذكر بموقف بكركي الثابت تجاه المسألة اللبنانية موضحاً أن المطلب اللبناني في المحافظة على وحدة الأراضي التي تألف منها لبنان عام ١٩٢٠، بما فيها المناطق الساحلية (طرابلس، بيروت، صيدا، صور والبقاع) هو مطلب تاريخي وثابت عبرت عنه القوى اللبنانية في غير مناسبة لدواعٍ اقتصادية وجغرافية وتاريخية[xxxiii].

ومن جهته، أرسل توفيق عواد بصفته رئيساً لحزب " الوحدة اللبنانية " مذكرة إلى مندوب المفوض السامي في بيروت ميريه في الثاني والعشرين من أيار ١٩٣٦، أوضح فيها التطابق بين وجهة نظر البطريرك انطوان عريضة وآراء حزبه لجهة أعلام وفدي المفاوضات في باريس " السوري والفرنسي " بضرورة المحافظة على حدود لبنان الحالي وعدم اقتطاع أي جزء منها وإعادتها الى سورية[xxxiv].

وفي المجلس النيابي اللبناني، كان نائب جبل لبنان ميشال زكور قد تقدم باقتراح الى المجلس في الثالث والعشرين من نيسان ١٩٣٦، عرض فيه المطالب " القومية اللبنانية "، ودعا الى تشكيل وفد لبناني من أجل الذهاب إلى باريس والشروع بمفاوضات مع الحكومة الفرنسية للحصول على هذه المطالب، " فإن المجلس الذي يرى البلاد في هذه الأيام على أبواب أحداث جديدة تتعلق بالوضع السياسي في سورية ولبنان، يرى من واجبه أن يأخذ للأمر عدته، وأن يهيء الطريق أمام المفاوضات الفرنسية اللبنانية المنتظرة بتقرير عام يشمل أهم المواد والنقاط والأسس التي تستند إليها المطالب القومية اللبنانية ". ويضيف النائب زكور " لذلك فإننا نقترح تأليف لجنة برلمانية من أربعة أعضاء من هذا المجلس لدرس المطالب القومية اللبنانية ووضع تقرير شامل عنها " [xxxv].

كادت هذه التوجهات المتباينة بين فريق لبناني يطالب بالوحدة السورية وآخر يصر على تثبيت نهائي للكيان الوطني اللبناني، أن تعكر أجواء التقارب التي ظهرت في أفق العلاقات بين الفريقين في المرحلة السابقة. إلا أنه، كان بالمقابل يتعزز اتجاه آخر سوف يكون له الدور الحاسم في مسار التطورات اللاحقة على القضيتين الوطنيتين اللبنانية والسورية معاً. هذا الاتجاه تمثل بمرونة بعض القيادات الإسلامية اللبنانية من جهة، وبالمواقف الإيجابية للكتلة الوطنية السورية في تعاطيها مع الوضع اللبناني من جهة ثانية. ففي تصريح لرياض الصلح[xxxvi] إلى صحيفة (القبس) جاء فيه أن بعض اللبنانيين يريد " أن يظل الانتداب قائماً على لبنان، لأنه في بقائه – على رأيهم – تُبقي فرنسا عدداً كبيراً من جيوشها في الأراضي اللبنانية، وتبقى حامية المسيحية في سورية المستقلة بعد المعاهدة، وتبقى ممثلة لبنان في سورية في أمور المصالح المشتركة كالجمارك وسكك الحديد والبريد والبرق وأعمال البنوك الحكومية " [xxxvii]. قصد رياض الصلح بذلك دعاة الانعزال اللبناني الذين طالبوا بوطن ((قومي مسيحي)) تحت حماية فرنسية دائمة. ومن جهته أعرب رياض الصلح عن تأييده لعقد معاهدة لبنانية – فرنسية على موازاة معاهدة سورية مع فرنسا، بحيث يصبح لبنان ((بعد المعاهدة مستقلاً بذاته يجابه علاقاته بسورية بنفسه ويصبح أمام جارته وجهاً لوجه، وهذا يقرب في الغد بينهما ويسهل الوحدة المنشودة)) [xxxviii].

أما الموقف السوري فكيف بدا داخل مفاوضات باريس ؟ وهل طرح الوفد السوري مسالة الأراضي الملحقة بلبنان وطالب بضمها الى سورية ؟.

أشارت الوثائق المتوفرة، الى أن الوفد السوري كان يتمسك بمطلب الوحدة الشاملة لسورية ولبنان معاً، وذلك لأن هذا المطلب كان يشكل من الوجهة السياسية انسجاماً مع بنود الميثاق الذي أقرته الكتلة الوطنية في مؤتمراتها السابقة، ولأنه أيضاً من الوجهة الاقتصادية، وهذا هو الأهم في نظر البورجوازية السورية، يؤدي إلى فك العزلة المفروضة على سورية الداخلية ويؤمن لها منافذها على البحر، خصوصاً وأن تلك البورجوازية في دمشق وحلب وغيرها من المدن السورية الأخرى عانت كثيراً بسبب التجزئة المفروضة عليها والتي حاصرتها اقتصادياً بحيث حرمتها من المرافئ الساحلية الضرورية لتجارتها. ومن ناحية أخرى فإن إصرار الوفد السوري على مطلب الوحدة كان يهدف إلى ممارسة الضغط على المفاوض الفرنسي الذي كان يبدي تصلباً على مائدة المفاوضات. ففرنسا كانت تسعى لعقد معاهدة شكلية مع سورية تستطيع بها أن تضمن غطاء دولياً لسياستها من جهة، وتسمح لها باحتواء المعارضة الوطنية داخل سورية ولبنان من جهة اخرى. وهذا ما تؤكده المذكرات العديدة التي رفعتها الغرف التجارية وشركات النقل والتأمين البحري وغيرها الى الحكومة في باريس والتي ضغطت فيها على حكومة الجبهة الشعبية نفسها بوجوب المحافظة على مواقع الرأسمال الفرنسي في سورية ولبنان. ففي مذكرة من سكرتير الدولة لشؤون التجارة البحرية الفرنسية تحمل رقم ٤٦٢٤ في الثلاثين من حزيران ١٩٣٦ إلى وزارة الخارجية " يلفت فيها انتباه الحكومة إلى النتائج السيئة على الصعيد الاقتصادي فيما إذا حصلت تغييرات في الوضع الراهن في سورية ولبنان ... إذ إن أي تقليص في حجم البضائع المتبادلة بين المرافئ السورية واللبنانية والمرافئ الفرنسية من شأنه الإضرار بعائدات شركات التأمين وكذلك بالثروة العامة " (xxxvi).

وفي مذكرة أخرى من شركة النقل البحري أوضحت " أنه من الضروري الاحتفاظ بمرفأي بيروت وطرابلس والمناطق المحيطة بهما، وذلك حتى يمكن لهذين المرفأين أن يكونا بمنأى عن أي هجوم أو تمرد. فالقضية المطروحة اليوم مشابهة للوضع الذي كان قائماً في القرنين الحادي عشر والثاني عشر، حيث إن الفرنسيين لم يستطيعوا الدخول الى سورية إلا بعد أمساكهم بمرافئ السواحل وتأمين مواصلاتهم البحرية " (xxxvii).

أوضحت المذكرة أهمية تعزيز القوى البحرية الفرنسية في الشرق الأمر الذي يفتح أمامها الطريق " نحو الدردنيل والشرق وقناة السويس، كما أن حرية استعمال المرفئين تشكل ضرورة حيوية لسياستنا العامة في المستعمرات " (xxxix).

تتوقف المذكرة باهتمام عند مرفأ طرابلس " الذي يسمح موقعه بتأسيس قاعدة بحرية ممتازة للعمليات البرية والبحرية والجوية، الأمر الذي يسهل لنا الاتصال بخطوط نفط الموصل ذات الأهمية الاستثنائية " (xl).

وفي السادس والعشرين من حزيران ١٩٣٦ ناقشت وزارة التجارة والصناعة في فرنسا نظر رئيس الوزراء " الى النتائج السيئة التي تلحق بفوائد التجارة في مرسيليا، وبشكل خاص بعمل مرفئها ... في الوقت الذي يصار فيه الى تعديل الوضع السياسي القائم حالياً في سورية ولبنان " (xli).

كان صدى الضغط الفرنسي قد تردد على مائدة المفاوضات في باريس مما كان يدفع، بالمقابل، الوفد السوري الى إظهار التصلب بمسألة الوحدة السورية بما فيها لبنان، فإذا لم يستطع الوفد أن يظفر بهذا المطلب، فهو على الأقل يفرض على الفرنسيين التنازل بهدف تحقيق مكتسبات وطنية تأتي لصالح سورية ولبنان في آن واحد. ففي رسالة بخط وتوقيع شكري القوتلي(xlii) موجهة الى الدكتور أحمد قدري(xliii)، يخبره فيها عن أجواء المفاوضات الدائرة في باريس، ويقول فيها " الحالة في باريس لا جديد فيها، أنما يظهر أن الأمور تسير سيرها الطبيعي ما عدا قضية اقتطاع الأراضي الملحقة بلبنان، لذلك سيلجأ الأخوان هناك بعد لبنان كدولة أجنبية ورفض كل اشتراك معهم في الدفاع أو في المصالح المشتركة أو في غير ذلك، وجعل جمرك بين البلدين مما سيؤثر على اللبنانيين "(xliv).

لم يقتصر الموقف السوري على المطالبة بالمناطق الملحقة بلبنان فقط، وإنما تجاوزه الى توحيد سورية ولبنان معاً في دولة واحدة، الأمر الذي كان يدفع المفاوضات الى الطريق المسدود " وطال الأخذ والرد حول هذه القضية إلى أن اقترح الوفد استفتاء البلاد اللبنانية في مسألة ضمها الى الوحدة السورية أو عدمه " (xlv).

وعند إصرار الجانب السوري على تاكيد التلازم بين المسألتين السورية واللبنانية باعتبارهما مسألة واحدة، لجأ الفرنسيون إلى محاولة رمت إلى فك الارتباط بين المسألتين. جاءت هذه المحاولة في الرسالة التي بعث بها فينو (VIENOT) الوكيل في وزارة الخارجية الفرنسية إلى الرئيس اللبناني أميل أده، يبلغه فيها بموقف الحكومة الفرنسية التي " لن تصرف نظرها عن حقوق لبنان في الحصول على معاهدة مماثلة شبيهة بالمعاهدة التي تستفيد منها الدولة المجاورة له، لأن المادة الأولى من صك الانتداب تجعل لسورية ولبنان متجهاً واحداً الى الاستقلال"(xlv).

بيد أن هذه المحاولة لم تشكل إحراجاً للوفد السوري المفاوض، بل على العكس كانت تنسجم مع أهدافه التكتيكية، إذ كان الوفد يرى أن ثمة مكسباً يحققه لبنان على طريق الاستقلال يعتبر في الوقت نفسه مكسباً لسورية نفسها. فالهمّ الأساسي لسورية يكمن في التخلص من نظام الانتداب، وليس في مشكلة العلاقة مع لبنان. فقد أوضح رئيس الوفد هاشم الأتاسي في رسالته الى داميان دي مارتل في السادس من تموز ١٩٣٦ :" أن الشعب السوري، كما تعلمون سعادتكم، يظهر ميولاً صادقة نحو الشعب اللبناني، وهو راغب في تحقيق أفضل العلاقات بين الدولتين الشقيقتين والجارتين " (xlvi).

أما بالنسبة إلى قضية الحدود مع لبنان فقد رأى الأتاسي أن يتم بحث هذه القضية مباشرة بين ممثلين عن سورية ولبنان وبمعزل عن أي تدخل من جانب فرنسا " وهنا أؤكد كما في كل وقت، أن الوفد السوري غير مستعد لمعاودة البحث في قضية الحدود الخاصة بلبنان بدون اشتراك ممثلينه المعنيين في المفاوضات، وذلك من أجل تنظيم حل لهذه القضية الضرورية التي شكلت دوماً موضع خلاف. وأن رغبة الكتلة الوطنية السورية تتجلى في استعدادها لإزالة هذا الهم حتى لا تخاطر بالصداقة السورية – اللبنانية " (xlvii).

بعد أن يتوقف الأتاسي أمام الأضرار التي أصابت سورية من جراء حالة العزلة التي فرضتها عليها التجزئة وحرمتها من منافذ طبيعية نحو البحر، يعود فيقول " ومهما يكن، فإن الوفد السوري لا يستطيع إلا أن يدافع بشكل صريح عن قضية حق سورية في منفذها الطبيعي الى البحر ... وأن الوفد، وهو على عتبة اليوم الذي يأمل فيه الدخول في مرحلة جديدة، يطلب في الوقت نفسه من الحكومة الفرنسية أن تنصف بحكمة وعدل بين الدولتين وتلتزم بتطبيق مبادئ جمعية الأمم، وتساعد على تحقيق علاقات قوية من الصداقة والاتفاق بينهما " (xlix).

يمكن القول بأن الكتلة الوطنية السورية كانت ترغب بقوة في أن يصار إلى تنظيم العلاقات بينها وبين لبنان، وما تمسك الكتلة بمسألة الحدود إلا من زاوية دفع اللبنانيين الى التسليم بعلاقات بين البلدين تخدم مصالحهما المشتركة. لقد أدركت الكتلة الوطنية أن العقبة الرئيسة التي تحول دون تفاهم اللبنانيين والسوريين لتقرير علاقاتهم فيما بينهم، هي السياسة الفرنسية المعتمدة في البلدين. حتى إن حكومة الجبهة الشعبية نفسها، وبرغم طبيعتها اليسارية، لم تستطع الخروج عن برامج الحكومات التقليدية في موضوع العلاقات بين لبنان وسورية.

ففي مذكرة رفعها الوزيران السوريان في وفد المفاوضات، مصطفى الشهابي وأدمون حمصي، إلى حكومة الجبهة الشعبية في الخامس والعشرين من حزيران ١٩٣٦، أي في أعقاب الرسالة الموجهة الى الرئيس اللبناني أميل أده، جاء فيها قول الوزيرين: "إن الوطنيين السوريين منزعجين بقوة لرؤيتهم وزارة الجبهة الشعبية تنتهج سياسة بشأن القضية اللبنانية أكثر غموضاً من تلك التي انتهجتها حكومات اليمين " (l). ذلك لأن تلك الحكومة لم توفر الظروف المناسبة للبلدين سورية ولبنان لتقرير علاقاتهما بحرية وعلى أساس منافعهما المتبادلة.

يمكن القول بأن الضغط السوري على الحكومة الفرنسية كان يهدف في الأساس، الى دفع تلك الحكومة للتسليم بمكتسبات استقلالية ليس لسورية وحدها بل وللبنان أيضاً، والى إقرارها بالموافقة على قيام علاقات متوازنة بين البلدين تعود بالفائدة المشتركة لقضاياها الوطنية.

بالمقابل، فإن اللبنانيين كانوا يدركون عن كثب حقيقة الموقف السوري، ويعتبرونه منسجماً مع أهدافهم الوطنية، ففي مقالة لجبران تويني(li) في صحيفة (النهار) جاء فيها قوله: " وإننا إذا كنا سننال معاهدة واستقلالاً فلأن سورية ستنالهما، ولا

تريد الدولة المنتدبة أن تصرف نظرها عن حقوق لبنان في الحصول على معاهدة شبيهة بمعاهدة سورية ". وينتهي في تعليقه ليشير أنه: " من الأنصاف أن نشكر لسورية هذا الفضل غير المباشر الذي أسدتنا إياه " [li].

أخيراً، بعد مفاوضات عقيمة بين الجانبين السوري والفرنسي، استغرقت قرابة الستة أشهر (آذار – أيلول ١٩٣٦). إنتهت المفاوضات الى إبرام المعاهدة السورية الفرنسية في التاسع من أيلول، والتي كان المكسب الوطني السوري الأساسي فيها يكمن في إعادة الوحدة السورية وذلك بضم بلاد العلويين وجبل الدروز الى الدولة السورية, وأما لبنان، وبعد توقيعه لمعاهدة مماثلة مع الجانب الفرنسي، فيصار بعد ذلك الى الدخول معه في مباحثات ثنائية بهدف تنظيم العلاقات السورية – اللبنانية على أساس تخدم مصالحهما المشتركة[liii].

الجدير بالملاحظة أن المفاوضات اللبنانية – الفرنسية لم يبدأ الشروع بها إلا بعد مضي أكثر من شهرين على توقيع المعاهدة بين الوفدين السوري والفرنسي بالأحرف الأولى، في باريس، في التاسع من أيلول ١٩٣٦. أما الهدف الحقيقي من تأخير التفاوض مع الجانب اللبناني فيكمن في المخطط الفرنسي الرامي الى فصل قضية لبنان عن قضية سورية أولاً حتى تتمكن فرنسا بعد ذلك من تكييف بنود المعاهدة مع لبنان وفقاً لمقتضيات المصلحة الفرنسية ومتطلباتها[liv].

تألف الوفد اللبناني للمفاوضة مع هيئتين : هيئة حكومية وأخرى برلمانية, وتشكلت الهيئة الأولى في الخامس عشر من تشرين الأول من رئيس الجمهورية (أميل أده)، ورئيس مجلس النواب (الأمير خالد شهاب)، وأمين سر الدولة العام (أيوب ثابت) في حين تشكلت الهيئة البرلمانية من سبعة نواب انتخبهم المجلس النيابي ، وكانوا برئاسة الشيخ بشارة الخوري[lv].

في جلسة الافتتاح المنعقدة في السادس عشر من تشرين الأول ألقى داميان دي مارتل كلمة أظهر فيها بأسم حكومته، حرصه بعدم مساس حدود ((الدولة اللبنانية الحالية)). وأشار أن المفاوضات سوف تعتمد الأسس نفسها التي اعتمدت في المعاهدة مع سورية[lvi].

انتهت المفاوضات بسرعة، وأسفرت عن توقيع معاهدة في الثالث عشر من تشرين الثاني ١٩٣٦. وسرعان ما صدقها البرلمان اللبناني بالإجماع في جلسته المنعقدة في السابع عشر من تشرين الثاني بعد أن استمع الى تقرير رئيس اللجنة البرلمانية الخاصة بشارة الخوري، الذي أشار في تقريره الى ما ضمنته المعاهدة للبنان من ((سيادة ... وحرية لأبنائه، وتثبيتاً لكيانه)) [lvii].

في مقارنة بين المعاهدتين[lviii] تبرز المماثلة في عدد من البنود من حيث نصوصها. فكل منهما عقدت لمدة خمس وعشرين سنة، وتألفت من اتفاق أساسي من تسع مواد، وآخر عسكري من سبع مواد، وخمسة بروتوكولات وإحدى عشرة رسالة متبادلة[lix].

تضمن الاتفاق الأساسي في المعاهدتين إعلان الصداقة والتحالف بين سورية وفرنسا من جهة، لبنان وفرنسا من جهة أخرى، والاعتراف باستقلال سورية ضمن وحدة تشمل دويلات سورية والعلويين وجبل الدروز[lx]. وأما بالنسبة إلى لبنان فقد اعترفت المعاهدة بكيان لبنان (وسيادته) على أرضه، على أن يصبح هذا الاستقلال ناجزاً بعد مضي فترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ تبادل المصادقات على المعاهدة بين الدولتين الفرنسية واللبنانية[lxi].

بيد أن الفارق الكبير بين المعاهدتين برز في الاتفاق العسكري، ففي المعاهدة مع لبنان، احتفظت فرنسا لنفسها بحق إشغال القوات الفرنسية لجميع الأراضي اللبنانية طيلة مدة المعاهدة[lxii] في حين أن الاتفاق العسكري مع سورية أكد تشكيل القوة السورية وتدريبها بإشراف بعثات فرنسية، وتعيين بعض المناطق السورية المحددة لإنشاء قواعد عسكرية فيها للقوات الفرنسية[lxiii].

أما في المجالات الاقتصادية والمالية والثقافية فقد تماثلت المعاهدتان بصدد إيجاد سبل للتعاون في هذه المجالات مع فرنسا[lxiv].

هذا من حيث النصوص، أما من حيث ترجمة هذه النصوص على أرض الواقع فكان ينبغي الانتظار قليلاً حتى تتكشف نوايا السياسة الفرنسية التي لم يكن همها سوى إبقاء سيطرتها على سورية ولبنان الأمر الذي سيعزز تنسيق المواقف

الوطنية في البلدين ويقوي لديهما سبل الانفتاح والتعاون بهدف خوض معركة الاستقلال الوطني وتحقيق الجلاء الأجنبي عن أراضيها.

الهوامش :

(i) بشأن المعاهدة العراقية – البريطانية ينظر :

Jean LAPIERRE : ((Le Mandet Francais en Syrie)), Librairie RECUEIL SIREY, Paris, 1937, P.143 – 145.

(ii) أحمد طربين، الوحدة العربية في المشرق العربي المعاصر، دمشق، ١٩٧٢، ص٣٢٤ – ٣٢٥.

(iii) يوسف الحكيم، سورية والانتداب الفرنسي ,دار النهار للنشر,بيروت,١٩٨٣, ص ٣٤٨.

(iv) داميان دي مارتل: ولد عام ١٨٧٨ في فرنسا ,حاصل على الحقوق,تدرج في عدة مناصب حكوميةاخرها مفوضاً سامياً في سورية ولبنان في ١٦ تموز ١٩٣٢.للمزيد ينظر:ياسين السويد,موسوعة تاريخ لبنان,التاريخ السياسي والعسكري,لبنان-الانتداب (١٩٢٠-١٩٤٣)الجمهورية اللبنانية الاولى(١٩٢٦-١٩٤٣),ج١,دارنوبوليس للنشروالتوزيع,بيروت,٢٠٠٤,ص١٣٦.

(v) تاج الدين الحسيني: (١٨٨٥-١٩٤٣) رجل الدين الوحيد الذي شغل مناصب رفيعة في الدولة السورية,وكان قاضياً شرعياً,عرف بقربة الى فرنسا وبصداقته لمفوضيها,وثالث رئيس لسورية, ورئيس وزراء بعد اعلان النظام الجمهوري عام ١٩٣٤.ينظر:حقي عبد الكريم الحمادي,موقف مجلس النواب السوري من القضايا القومية ١٩٤٦-١٩٥٨, رسالة ماجستير غير منشورة,معهد التاريخ العربي والتراث العلمي,بغداد,٢٠١١,ص١٠.

(vi) يوسف الحكيم، المصدر السابق، ص٣٤٨.

(vii) عبد الرحمن الكيالي، المراحل في الانتداب الفرنسي وفي نضالنا الوطني، ج٤، حلب، ١٩٥٨، ص١١٣ – ١١٤.

(viii) يوسف الحكيم، المصدر السابق، ص٣٤٨.

(ix) الكتلة الوطنية : (وهي غير الكتلة الوطنية اللبنانية) تأسست أثر مؤتمر عُقد في بيروت في تشرين الاول ١٩٢٧,برئاسة هاشم الاتاسي وحضرة عبدالرحمن الكيالي وعبدالحميد كرامي وعبدالله اليافي والامير سعيد الجزائري, ورد المؤتمر على تصريح المفوض الفرنسي بونسو في تموز ١٩٢٦ الذي دعا الى التفاهم على اساس مهمة فرنسا الانتدابية,وطالبت الكتلة ببيانها بوحدة البلاد (بلاد الشام) واستقلالها.ينظر:محمد حرب فرزات,الحياة الحزبية في سوريا ١٩٠٨-١٩٥٥,دار الرواد,ص ٣١-٤٧.

(x) هاشم الاتاسي : (١٨٧٣-١٩٦٠) ولد في حمص,اكمل دراسته في بيروت ثم في اسطنبول,انتخب رئيساً للجمهورية ١٩٣٦,وانتخب مرة ثانية رئيساً للجمهورية عام ١٩٤٩, ومرة اخرى عام ١٩٥٤. للمزيد ينظر: عمر رضوان الاتاسي,هاشم الاتاسي (حياتة-عصرة) ١٨٨٣-١٩٦٠,ط٢, دمشق,(د.ت).

(xi) يوسف الحكيم، المصدر السابق، ص٢٤٩، بينما جاء في كتاب نجيب الارمنازي أسم أحمد اللحام بدلاً من أدمون رباط في إمانة سر الوفد. ينظر : نجيب الأرمنازي، سورية من الاحتلال حتى الجلاء، ط٢، دار الكتاب الجديد، بيروت، ١٩٧٢، ص١٠٠.

(xii) ذوقان قرقوط، المشرق العربي في مواجهة الاستعمار، قراءة في تاريخ سوريا المعاصرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧، ص٤١٨-٤٤٠؛ عبد الرحمن الكيالي، المصدر السابق، ص١٤٧ – ١٤٩.

[xiii] وثائق أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية في (Quai D, Orsay) وهي مصنفة تحت أسم (Mnistere Des Affaira Wtranares Franggises): E-Levant, Syrie-Libnan 1930 – 1940, V.501, P.112 – 115.

[xiv] M. A. E. F : E-Levant, Syrie-Libnan 1930 – 1940, V.501, P.112 – 115.

[xv] أميل اده: (١٨٨٤-١٩٤٩) ماروني, من مواليد دمشق,تولى رئاسة المجلس النيابي السوري في تشرين الاول ١٩٢٤, واستمر حتى كانون الثاني ١٩٣٦,للمزيد ينظر: الدولية للمعلومات, نواب لبنان والانتخابات النيابة ١٩٦٠-٢٠٠٩,دار النهار للنشر,بيروت, ٢٠٠٩,ص ١١٩ .

[xvi] M. A. E. F : E-Levant, Syrie-Libnan 1930 – 1940, V.501, P.112 – 115.

[xvii] بيروت (جريدة)، بيروت، العدد ٢، في ٢٨ تموز ١٩٣٦، ص١.

[xviii] عادل عسيران : سياسي لبناني شيعي , ولد في صيدا عام ١٩٠٥, أنتخب عدة مرات رئيساً لمجلس النواب , لهُ دور كبير في حركة الاستقلال عام ١٩٤٣.للمزيد ينظر: سعد سعدي, معجم الشرق الاوسط (العراق-سورية-لبنان-فاسطين-الاردن),دار الجبل ,بيروت, ١٩٩٨, ص ٢٨٥.

[xix] شفيق الأرناؤوط، معروف سعد ثورة ونضال، ط١، المؤسسة اللبنانية للنشر والخدمات والطباعة، بيروت، ١٩٨١، ص٨٤؛ ينظر أيضاً بشأن إضرابات الجنوب في تلك المدة : القبس (جريدة)، دمشق، العدد ٨٣٥، في ٢٩ نيسان ١٩٣٦، ص٣؛ النهار (جريدة)، بيروت، العدد ٨٤٣، في ٢٢ حزيران ١٩٣٦، ص٣.

[xx] الطريق (جريدة)، بيروت، العدد ٩٤٠، في ٣ آيار ١٩٣٦، ص٤.

[xxi] ثورة عز الدين القسام : (١٩٣٦-١٩٣٩) قامت ضد الاحتلال البريطاني لفلسطين ,واحد اسباب قيامها استشهاد عز الدين القسام في الثورة المسلحة التي قادها ضد الاحتلال في ٢ تشرين الثاني ١٩٣٥,واصبح هو ورفاقة رمزاً للتضحية والفداء ضد السياسة البريطانية ,وعلى اثرها ازدادت المظاهرات والاحتجاج والمصادمة مع قوات البوليس البريطاني.للمزيد ينظر: ليث محمد ابراهيم الجنابي,السياسة البريطانية في فلسطين ١٩٣٩-١٩٤٨,اطروحة دكتوراة غير منشورة,كلية التربية ,جامعة الموصل, ٢٠١٠,ص٤٦-٤٧.

[xxii] M. A. E. F : E-Levant, Syrie-Libnan 1930 – 1940, E – 413 – 2, V.501, P.125.

[xxiii] Ibid, P.126.

[xxiv] صبري العسلي: سياسي سوري, ولد في دمشق ودرس الحقوق فيها ,شارك في الثورة السورية الكبرى ١٩٢٥-١٩٢٧, وساهم في تأسيس عصبة العمل القومي,نائب عن دمشق للاعوام ١٩٣٦,١٩٤٣,١٩٤٧,١٩٤٩,١٩٥٤,ثم نائباً لرئيس الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٥٨. ينظر:عبد الوهاب الكيالي واخرون,موسوعة السياسة ,ج٣,ط٢,المؤسسة العربية للدراسات والنشر ,بيروت, ١٩٩٠,ص ٥٥١ .

[xxv] M. A. E. F : E-Levant, Syrie-Libnan 1930 – 1940, E – 413 – 2, V.501, P.127.
ينظر : أيضاً برقيات من صيدا والنبطية رفعت الى المفوضية العليا في بيروت في :
M. A. E. F : Op. Cit., P.126 et 130.

[xxvi] النهار (جريدة)، بيروت، العدد ٨٥٦، في ٧ تموز ١٩٣٦، ص٣.

[xxvii] ذوقان قرقوط، المصدر السابق، ص٤٠٠ – ٤٠٤.

[xxviii] M. A. E. F : E-Levant, Syrie-Libnan 1930 – 1940, V.494, P.29 – 30.

[xxix] للمزيد من التفاصيل حول عرائض الفئات الموالية للتجزئة في بلاد العلويين وجبل الدروز وبتحريض من السلطات الفرنسية نفسها، ينظر :
M. A. E. F : E-Levant, Syrie-Libnan 1930 – 1940, V.494, P.195 – 197 et P.202 – 204; Voir Aussi : V.493, P.7, 116, 117, 234 – 239.

(xxx) انطوان عريضه : (١٨٦٣-١٩٥٥) بطريرك ماروني الثالث والسبعون,عمل على استقلال لبنان,حتى تم جلاء الفرنسيين عنها عام ١٩٤٦ . لمزيد من المعلومات ينظر:بولس نعمان,محطات مارونية من تاريخ لبنان, ١٩٩٨,ص ١٠٧.

(xxxi) ينظر : المذكرة بالتفصيل في :

M. A. E. F : E-Levant, Syrie-Libnan 1930 – 1940, V.501, E – 414 – 6, P.64 – 67.

ينظر : أيضاً بهذا الشأن : رسائل المطران مبارك الى رئيس الوزراء الفرنسي ليون بلوم (Leon BLUM) في ٢٧ أيار و١٣ حزيران ١٩٣٦ وذلك في :

M. A. E. F : Op. Cit., P.68 et 71 – 74.

(xxxii) رسائل توفيق عواد باسم (حزب الوحدة اللبنانية) محفوظة في :

M. A. E. F : Op. Cit., P.45 - 47 et 57 – 58.

(xxxiii) النهار (جريدة)، بيروت، العدد ٨٠٣، في ٢٥ نيسان ١٩٣٦، ص٤.

(xxxiv) رياض رضا الصلح : (١٨٩٤-١٩٥١) سني,ولد في صيدا,ينتسب الى عائلة أرتبط أسمها بالعمل السياسي,درس الحقوق في اسطنبول,شارك في معركة الاستقلال الى جانب بشارة الخوري عام ١٩٤٣, اغتيل في عمان, ينظر:أعلام في ذاكرة لبنان,ط١,منشورات مؤسسة المحفوظات الوطنية, المجموعة الطباعية,بيروت,٢٠٠١,ص ١٤٤-١٤٥.

(xxxv) القبس (جريدة)، دمشق، العدد ٨٢٦، في ١٩ نيسان ١٩٣٦، ص٤.

(xxxvi) المصدر نفسة.

(xxxvii) M. A. E. F : E-Levant, Syrie-Libnan 1930 – 1940, V.493, P.27.

(xxxviii) Ibid, P.20 .

(xxxix) Ibid.

(xl) M. A. E. F : E-Levant, Syrie-Libnan 1930 – 1940, V.493, P.20 .

(xli) Ibid, P.1 1 .

(xlii) شكري محمود عبد الغني القوتلي: (١٨٩١-١٩٦٧) ولد في دمشق,درس في سورية,تخرج من المدرسة الملكية للعلوم السياسية والادارية في اسطنبول,ترأس حزب الاستقلال العربي عام ١٩١٨, شارك في الثورة السورية ١٩٢٥,اصبح وزيراً للمالية والدفاع ١٩٣٦. للمزيد حول حياتة.ينظر:شكري القوتلي يخاطب امته, مختارات من خطبه وبياناتة,مركز الوثائق المعاصرة,بيروت,١٩٧٠,ص١٠-١٢ .

(xliii) احمد قدري: (١٨٩٣-١٩٥٨) ولد في دمشق,مارس مهنة الطب,ويعتبر من أوائل المشاركين في الحركة العربية, واحد مؤسسي الجمعية العربية الفتاة عام ١٩١١, اشترك في الثورة العربية الكبرى, عمل طبيباً للملك فيصل بن الحسين,وتولى منصب قنصل العراق العام في القاهرة عام ١٩٣٠.للمزيد ينظر: خير الدين الزركلي, ج١, المصدر السابق, ص ١٥٤ .

(xliv) M. A. E. F : E-Levant, Syrie-Libnan 1930 – 1940, V.493, P.11.

(xlv) القبس (جريدة)، دمشق، العدد ٨٦٩، في ٧ حزيران ١٩٣٦، ص٣.

(xlvi) النهار (جريدة)، بيروت، العدد ٨٤٤، في ٢٣ حزيران ١٩٣٦، ص٤؛ النهار (جريدة)، بيروت، العدد ٨٤٥، في ٢٤ حزيران ١٩٣٦، ص١.

(xlvii) M. A. E. F : E-Levant, Syrie-Libnan 1930 – 1940, V.493,P.75 .

(xlviii) Ibid, P.75 – 76.

(xlix) Ibid, P.77.

(l) Ibid, P.2.

(li) جبران تويني: (١٨٩٠-١٩٤٧) ولد في بيروت وتعلم فيها,صحافي ونائب ورجل دولة,بدأ حياتة كعامل في مطبعة,سافر الى باريس ثم مصر, عاد الى بيروت عام ١٩٢٣,شارك في انشاء جريدة الاحرار اليومية, تولى وزارة المعارف والفنون الجميلة ١٩٣٠-١٩٣٢, اسس جريدة النهار وتعتبر من أشهر الجرائد العربية واللبنانية,اصبح نائباً للسنوات ١٩٣٧-١٩٣٩. للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي, موسوعة السياسة, ج٢, المؤسسة العربية للدراسات والنشر, بيروت,١٩٨١,ص٢٥.

(lii) النهار (جريدة)، بيروت، العدد ٨٤٦، في ٢٥ حزيران ١٩٣٦، ص١.

(liii) سامي الصلح, احتكم الى التاريخ, دار النهار للنشر, بيروت ,١٩٧٠,ص٤٦-٤٧.

(liv) سامي الصلح, المصدر السابق, ص٤٧.

(lv) بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج١، مكتبة أوراق لبنانية ، درعون , ١٩٦٠، ص٢٠٢-٢٠٣.

(lvi) أدمون رباط، المصدر السابق، ص٣٩٧.

(lvii) النهار (جريدة)، بيروت، العدد ٩٦٧، في ١٨ تشرين الثاني ١٩٣٦، ص٥؛ بشارة الخوري، المصدر السابق، ص٣٠٣ – ٣٠٦.

(lviii) ينظر : نصوص المعاهدة السورية – الفرنسية في حسن الحكيم، الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية في العهدين العربي الفيصلي والانتداب الفرنسي ١٩١٥ – ١٩٤٦، دار صادر، بيروت، ١٩٧٤، ص٣٢٦ – ٣٥٨؛ ذوقان قرقوط، المصدر السابق، ص٤٢٩ – ٤٤٦، بشأن المعاهدة اللبنانية ينظر : النهار (جريدة)، بيروت، العدد ٩٦٥، في ١٥ – ١٦ تشرين الثاني ١٩٣٦، ص١ و٥.

(lix) موسى الكاظم التونسي,وثائق التدخل الاجنبي في الوطن العربي, ج١, دار البحث للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع,(د.ت), ص ١٧١-١٧٢.

(lx) ضمت منطقتنا العلويين وجبل الدروز الى سورية على قاعدة اللامركزية، ينظر : نصوص القرارين رقم ٢٢ و٢٣ في حسن الحكيم، المصدر السابق، ص٣٢٦ – ٣٥٨.

(lxi) اني لوران وانطوان بصبوص, الحروب السرية في لبنان, بيروت,١٩٨٨,ص ٢٩٣.

(lxii) فتحي عباس خلف الجبوري, العلاقات العراقية- اللبنانية ١٩٣٩-١٩٥٨, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية التربية, جامعة الموصل,٢٠٠٣,ص ٧.

(lxiii) موسى الكاظم التونسي, المصدر السابق, ص ١٧٢.

(lxiv) فيليب حتي, تاريخ لبنان منذ أقدم العصور التاريخية الى عصرنا الحاضر, ترجمة: انيس فريحة,ط٢, دار الثقافة ,بيروت,١٩٧٢,ص ٦٠٠.